

أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر: خلال (2010-2016)

The Impact of the Oil Prices Collapse on the Trade Balance in Algeria : During (2016-2010)

زاوي عبير¹، د. مخفي أمين²

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، abir-zaoui@hotmail.com

² جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، mokhefiamine@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/9/15 تاريخ القبول: 2018/12/11 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

تتناول الدراسة المقدمة في هذه المقالة البحثية أثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر. استخدمنا المنهج التحليلي من خلال دراسة البيانات السنوية من عام 2010 إلى عام 2016 في الجزائر.

أظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين رصيد الميزان التجاري وسعر النفط في الجزائر حيث يتقلب هذه الأخيرة تؤثر بشكل سلبي على رصيد الميزان التجاري في حالة انهيارها والعكس في حالة ارتفاعها. كلمات مفتاحية: أسعار النفط، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

Abstract:

The study presented in this paper discusses the impact of the collapse of oil prices on Algeria's trade balance. We used the analytical approach by examining the annual data from 2010 to 2016 in Algeria.

The results showed a direct relationship between the balance of trade and the price of oil in Algeria, where the collapse of the latter affected the trade balance negatively and vice versa in case of rising.

Keywords: Oil prices, trade balance, exports, imports.

Jel Classification Codes: F14, F62, Q41, Q43.

المؤلف المرسل: زاوي عبير، الإيميل: abir-zaoui@hotmail.com

1. مقدمة:

سوق النفط الخام هي أكبر سوق للسلع الأساسية في العالم، وتتسم بعدم استقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل. إن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد عوائدها النفطية، التي هي أساس واردتها المالية، مما تؤثر إيجابيا فيها ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار فيكون لصالح الدول المستهلكة.

في السنوات الأخيرة، حدد الاقتصاديون مجموعة من العوامل المساهمة في تقلبات أسعار النفط على سبيل المثال، صدمات العرض الناجم عن أحداث سياسية مثل الحروب والثورات في البلدان الأعضاء في منظمة أوبك، والتحسينات في تكنولوجيا استخراج النفط الخام، واكتشاف حقول جديدة.

أصبحت الجزائر منذ أكثر من أربعة عقود تعتمد على قطاع النفط الذي أصبح العمود الفقري للاقتصاد، حيث أن لديها عائدات مالية ضخمة، كما هو المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، وأهم عامل لزيادة الدخل، وبسبب هذا الاعتماد أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى الرغم من سعي الجزائر في تطوير قطاع الطاقة والنفط إلا أن انخفاض أسعار النفط العالمية أثار مخاوف الاقتصاديين والمختصين، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اللجوء لتنفيذ سياسة التقشف من أجل تجنب أزمة مالية محققة.

يتفق اقتصاديون جزائريون مع مخاوف صندوق النقد الدولي من الأخطار التي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني نتيجة هبوط أسعار النفط، منتقدين الحكومة الجزائرية لعدم إعداد الخطط والاستراتيجيات اللازمة في السنوات السابقة، بشكل يساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى. تحاول هذه الورقة مناقشة أبرز العوامل الكامنة خلف الانهيار المفاجئ لأسعار النفط، وتداعياته على رصيد ميزان التجاري للجزائر وتقديم بعض المقترحات الممكنة لخروج الجزائر من هذه الأزمة.

وبالاعتماد على العرض السابق نتوصل لطرح الإشكالية التالية: ماهي تداعيات انهيار أسعار النفط على رصيد ميزان التجاري الجزائري؟

1.1. فرضية البحث:

نظرا للارتباط الوثيق الكامن بين الميزان التجاري وقطاع النفط، بات من اللازم بناء إستراتيجية فعالة وملائمة لتنمية الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تنويع الصادرات.

حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز العوامل التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، وآثار انخفاض سعر النفط على الميزان التجاري.

ولإجابة عن الإشكالية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

- المحور الأول: ماهية سعر النفط.
 - المحور الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط.
 - المحور الثالث: أثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر.
- 2. ماهية سعر النفط:**

نتناول مفهوم السعر النفطي وأنواعه، وذلك كما يلي:

1.2. تعريف سعر النفط: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط خلال مدة زمنية معينة المقاس بالدولار الأمريكي، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها. وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة (مولاي مصطفى، 2015). وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط. وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى، وفي

(2010-2016)

الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق النفطية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب (طبيعي، 2015).

2.2. أنواع أسعار النفط:

- **السعر الفوري (Spot Price):** هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسابيع (الطاهر، 2010)، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء (ميهوب، 2012).

- **السعر الرسمي (Official Price):** هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية. يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية للنفط (بوفليح، 2011).

- **السعر الاسمي (Nominal Price):** وهو القيمة النقدية لبرميل النفط معبرا عنها بالدولار خلال لحظة زمنية معينة (بلقطة، 2015)، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها (المزيني، 2013)، فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل.

- **السعر الحقيقي (Actual Price):** هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، ويتم حسابها حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار المائلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس (المزيني، 2013)، ونشير الى أن السعر الحقيقي لا ينشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركات النفطية.

3. أسباب انهيار أسعار النفط:

1.3 . انكماش الاستهلاك العالمي وزيادة الإنتاج العالمي: انطلاقاً من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق الطلب (الاستهلاك) على سلعة ما عرضها (الإنتاج)، فمن الطبيعي أن يرتفع سعرها والعكس صحيح، وبالتالي فإن سعر أي سلعة يتحدد بالطلب والعرض، والعوامل المحددة لهما، والتي هي في حالة النفط تتمثل في مستوى النشاط الاقتصادي وعوامل خارجية أخرى تمارس دورها في التأثير في السوق (السقا، 2014).

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي في عدة مناطق من العالم، ويعتبر هذا التراجع نقصاً للطلب العالمي على النفط، يعزى إلى الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط. وفي هذا بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2015 نحو 3.5% مقابل 3.3% للعام 2014، ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضعيفة تكاد لا تتجاوز حدود مليون برميل يوميا، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين (مولاي مصطفى، 2015).

أما من جهة العرض، هناك زيادة في العرض ناتجة عن زيادة الإنتاج من دول خارج منظمة الأوبك، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة، وعلى وجه التحديد من كندا والولايات المتحدة والبرازيل، وقدرت زيادة إنتاج هذه الدول بـ 1.98 مليون برميل يوميا في سنة 2014 (OPEC, 2015) مقابل زيادة متوقعة في الطلب 1.1 مليون برميل يوميا ليصل الإنتاج العالمي إلى 93.25 مليون برميل يوميا (IEA, 2014).

في عام 2015 ازداد عرض النفط الخام في اليوم من خارج دول منظمة أوبك بمقدار 1.32 مليون برميل، ومن دولها 1.077 مليون برميل. وصل فائض العرض في عام 2015 إلى 2.060 مليون برميل في اليوم مقابل فائض العرض 1 مليون برميل في اليوم في سنة 2014، وهكذا تعمقت الأزمة التي بدأت عام 2014. ويقدر عرض النفط الخام في عام 2016 من خارج أوبك بأقل مما كان عليه عام 2015 بمقدار

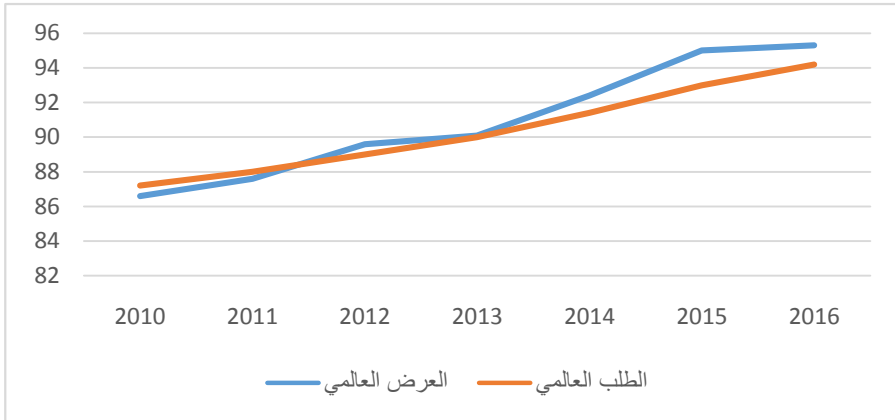
(2016-2010)

700 ألف برميل في اليوم. ونتيجة لزيادة الطلب العالمي وتقلص العرض من خارج أوبك يرتفع المقدار التوازني للنفط الخام من دول أوبك إلى 31.6 مليون برميل يوميا عام 2016 بعد أن كان 29.8 مليون برميل تقريبا في اليوم عام 2015. لكن إنتاج أوبك في عام 2016 ارتفع إلى 32.335 مليون برميل يوميا بزيادة مقدارها حوالي 131 ألف برميل يوميا عن عام 2015. ولذا فإن تجميد الانتاج عند مستوى في عام 2016 ييقي فائضا في العرض بمتوسط يومي يقدر 735 ألف برميل، وهو أدنى بفارق كبير من فائض عام 2015 (ابريهي، 2016).

ويعود ذلك إلى زيادة إنتاج النفط الصحري في الولايات المتحدة، حيث ارتفع الإنتاج الأمريكي من النفط من 10 ملايين برميل تقريبا في سنة 2010 إلى أكثر من 13 مليون برميل يوميا سنة 2015، وهو ما يمكن أكبر مستورد من النفط من إحلال النفط المحلي محل النفط المستورد (اتحاد مصارف الكويت، 2015).

والشكل الموالي يوضح كل من العرض والطلب العالمي على النفط:

الشكل رقم 01: العرض والطلب العالمي على النفط بمليون برميل يوميا



المصدر: من إعداد الباحثين من خلال تقارير الشهرية لكل من منظمة أوبك OPEC، والوكالة الدولية للطاقة IEA

2.3. ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية: يرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في اسعار النفط إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، وهو ما مكن الأمريكيون من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، فقد ارتفع الإنتاج الأميركي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست سنوات الماضية، ما أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم، واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط. ولا توجد إشارة إلى أن هبوط الإنتاج بالولايات المتحدة يكفي حاليا لرفع الأسعار عام 2016 (اتحاد مصارف الكويت، 2015).

يعتقد البعض أن منظمة أوبك دخلت في حرب سعرية مع منتجي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، فسيسمح الكارتل للأسعار بالانخفاض بأمل أن تصبح مشاريع النفط الجديدة في الولايات المتحدة غير مربحة وتخرج من السوق. إن استخراج النفط في مناطق مثل السعودية والكويت تكلفتها منخفضة، لكن استخراج النفط الصخري أكثر تكلفة في مناطق مثل تكساس وشمال داكوتا، فباستمرار انخفاض أسعار النفط سيصبح بعض منتجي الولايات المتحدة غير راجحين ويغادرون الصناعة، ونتيجة لذلك سوف تستقر أسعار النفط وتحافظ أوبك على حصتها السوقية على الأقل هذا ما تأمله (Plumer, 2015).

3.3. ارتفاع قيمة الدولار: كان الدولار الأمريكي المحرك الرئيسي لانخفاض أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، ذلك أن برمبل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى، بالتالي فإن أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. في الواقع، الدولار هو أعلى مستوى مقابل اليورو منذ 12 عاما، مما أدى إلى ارتفاع في مؤشر الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار النفط، وهذا يضع السوق تحت الكثير من الضغوط، لأنه عندما تكون قيمة الدولار مرتفعة، تتراجع قيمة السلع الأساسية. فعلى سبيل

(2010-2016)

المثال، تسبب ارتفاع الدولار في النصف الثاني من عام 2014 في انخفاض حاد في مؤشرات السلع الأساسية منها النفط (Tarver).

بعض الخبراء يتوقعون استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً نسبياً بداية من عام 2014 وهو في ارتفاع مستمر إلى حد الآن، الأمر الذي دفع بهم إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار.

4.3. موقف المملكة العربية السعودية من تدهور أسعار النفط: في العقود الماضية كانت السعودية تتأرجح بين كفتي الميزان فيما يتعلق بأسعار النفط حول العالم، ذلك أنها تمتلك كميات هائلة وغير مستغلة بعد من النفط، فإن السعودية قادرة على رفع إنتاجها بسرعة في وقت قصير نسبياً ودون تحمل تكاليف إنتاج كبيرة، ما يدفع الأسعار إلى الهبوط، ولكنها أيضاً قادرة على كبح إنتاجها النفطي من أجل رفع الأسعار عالمياً، خاصة وأنها ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم (يوهانس، 2016).

أما بالنسبة لموقفها فقد اختارت اتجاه الإبقاء على سقف الإنتاج الحالي بدون تغيير، إدراكاً منها أن انخفاض الأسعار هو من تغيرات الأجل القصير، وأن لديها من الاحتياطات المالية ما يجعلها قادرة على تحمل هذه التغيرات، وأنه إذا كانت قد لجأت إلى خيار خفض الإنتاج فهي التي كانت ستدفع الفاتورة وحدها بدون أن تشاركها فيها كل من إيران والعراق، وكلاهما لن يقبل على تخفيض الإنتاج بسبب حاجته للسيولة وضعف احتياطاته المالية، وأما على المدى المتوسط والبعيد فإن تبني السعودية لقرار بعدم تخفيض إنتاج النفط ناجم عن التحدي الجديد الذي فرضه إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، فهي تدرك بأن السوق النفطي يعاني من فائض في المعروض، وأن أي محاولة لتخفيض سقف الإنتاج لن يكتب لها النجاح إذا استخدمت الولايات المتحدة مخزونها الاستراتيجي أو إذا لم تتعاون شركات النفط الغربية بالمثل في خفض إنتاجها، لذا فإن العواقب ستكون وخيمة عليها، وقد تخسر جزءاً كبيراً من السوق النفطية. وثمة

رأي آخر حيث يجد فريق من الباحثين أن السعودية ترمي إلى مزيد من هبوط الأسعار لأجل إزاحة المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية، إذ يشكل النفط غير التقليدي معضلة لدول أوبك النفطية الكبرى، إلا أن كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري تتراوح بين (40-70 دولار)، ولن تتمكن شركات النفط الصخري على المدى القصير من الصمود كثيرا بوجه تدهور الأسعار إلى دون 60 دولار، وهكذا فإن تحجيم دور النفط الصخري في خريطة الطاقة الدولية لن يعيد زمام المبادرة في تحديد الأسعار العالمية للنفط إلى المملكة وحسب وإنما سيعمل في المستقبل على إحكام الهيمنة السعودية مجددا على صادرات الطاقة إلى الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم.

وعليه؛ يمكن القول بأن السعودية تسعى من خلال الإبقاء على أسعار النفط العالمية منخفضة إلى

تحقيق هدف سياسي، ألا وهو تحجيم دور غريمها الأساسي في المنطقة أي إيران في السوق العالمية.

5.3. عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران: قد يرى بعض المحللين أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض، هو لممارسة ضغوط اقتصادية على بعض الدول المنافسة منها روسيا وإيران التي يمكن أن تتأثر اقتصاداتها بانخفاض الأسعار بصورة سلبية، حيث تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لها. كما تسود مؤخراً مجموعة من تفسيرات تعلل موقف منظمة أوبك الأخير بعدم تخفيض سقف الإنتاج، على الرغم من انخفاض السعر، بأنها محاولة لإلحاق أضرار اقتصادية بكل من إيران وروسيا، بغية التأثير في سياساتها المتبعة اتجاه قضايا الشرق الأوسط ومناطق أخرى (مدياني، 2015)، وحملهما على التجاوب مع شروط المصالحة الغربية.

4. أثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما وبين قيمة صادراته، خلال فترة ما. يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات.

(2010-2016)

الشكل التالي يظهر تطور أرصدة الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2010-2016) حسب تطور

أسعار النفط.

الجدول رقم 01: تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2016):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر النفط (دولار للبرميل)	77.4	107.5	109.4	105.8	96.3	49.5	40.8
رصيد ميزان التجاري (مليار دولار)	16.9	25.6	20.3	9.5	1.8	17-	17.4-
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	57.1	72.9	71.7	64.4	60.1	34.6	29.3
صادرات المحروقات (مليار دولار)	56.1	71.6	70.6	63.8	58.4	33.1	27.9
إجمالي الواردات (مليار دولار)	.240	.347	.450	.954	.358	.651	.746

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على إحصائيات بنك الجزائر

يظهر الجدول أعلاه، أن رصيد الميزان التجاري حقق عام 2010 فائضا قدر ب 16.9 مليار

دولار واستمر في ارتفاع حتى وصل 20.3 مليار دولار عام 2012 وهذا يرجع إلى ارتفاع إيرادات

صادرات المحروقات، وانخفض في سنة 2013 بشكل كبير متأثراً بالارتفاع القوي لواردات السلع المرفق

بتراجع الكميات المصدرة من المحروقات، غير أن في سنة 2015 سجل رصيد الميزان التجاري عجزاً قيمته

(17-) مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط التي أثرت على إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات.

طوال سنة 2015، استمر انخفاض سعر النفط في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 96.29 دولار للبرميل في 2014 إلى 49.49 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47%. وقد أدت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015، مقارنة بتلك المسجلة في 2014، بنسبة 43.4%.

في ضوء هذه التطورات، انتقل رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في 2014 (1.8) مليار دولار إلى عجز قدره 17 مليار دولار في 2015 واستمر هذا العجز سنة 2016. بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية (بنك الجزائر، 2015).

من خلال هذه النتائج نستخلص مدى تحكم تقلبات أسعار النفط في رصيد الميزان التجاري في الجزائر، مما يدل على هشاشة وضعيته، إضافة إلى ذلك يبدو أن مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأت بكامل الآثار المرجوة (بنك الجزائر، 2013).

5. خاتمة:

توصلنا إلى أن النفط مصدر أساسي للطاقة وهو مهدد بالانضوب بسبب محدودية احتياطياته وتزايد الإقبال عليه، كما أن أسعار النفط غير مستقرة على الدوام، وأن هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك مجتمعة أو منفردة، منها الاقتصادية، الجيوسياسية، المناخية والنفسية.

كما استنتجنا أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط في مسيرتها التنموية منذ الاستقلال، فحدوث أي خلل أو أزمة في سوق النفط على المستوى العالمي، سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني، إذ تعد العائدات المالية التي تجنيها الدولة من خلال تصدير النفط هي الركيزة الأساسية لدعم برامجها الاقتصادية والتنموية، كذلك مصدرا لتمويل بالعملة الصعبة. وبالتالي يتطلب إعادة النظر في طبيعة الربح الاقتصادي النفطي والنظر إليه باعتباره إيرادا رأسماليا يعود للدولة وليس إيرادا جاريا. وعليه لا بد من اتخاذ

(2010-2016)

التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية، من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الأمثل للثروات، كما تجدر الإشارة إلى وجوب إعادة النظر في برامج الدعم، وترشيد الإنفاق العام لتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة.

ويمكن عرض أهم النتائج فيما يلي:

- تخضع أسعار النفط لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هما العاملان الوحيدان في تحديد أسعار النفط عالميا، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالميا ومنها عوامل الجيوسياسية، المناخية، النفسية، والفنية، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة تلعب دورا كبيرا في تحديد سعر النفط العالمي؛

- يعتبر تراجع الطلب العالمي على النفط سببا ضعيفا للانخفاض الحاصل اليوم في أسعاره، يبدو أن عوامل العرض هي الأكثر تفسيراً لذلك الانخفاض؛

- كذلك من تداعيات انخفاض أسعار النفط نجد انخفاض الجباية البترولية، ما يعني تقليص حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وهو ما صرح به متعاملون أجنب في الندوة التي عقدت بالجزائر، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى زيادة حجم البطالة، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية؛

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن صياغة بعض التوصيات فيما يلي:

- ضرورة الخروج من الاقتصاد الريعي؛
- تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الصادرات؛
- التركيز على القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- الاهتمام بقطاع التجارة كونه يذر مداخيل معتبرة للدولة من خلال الجباية، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي.

6. قائمة المراجع:

- اتحاد مصارف الكويت، المصارف، العدد 135، فبراير 2015، ص: 8-9
- أحمد إبراهيم علي، تحليل سوق النفط العالمي، 2016، ص: 08
- بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص: 24
- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص: 85
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص: 65
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص: 65
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، ص: 59-63
- زيتوني الطاهر، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، شتاء 2010، ص: 17
- السقا محمد ابراهيم (2014)، لماذا تتراجع أسعار النفط؟، على الرابط:
<http://www.jbcnews.net/article/93584> تاريخ الاطلاع 2017/10/01
- طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المدى المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها - المخاطر والحلول"، يومي 08/07 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص: 3
- عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص: 331

(2016-2010)

- مدياني محمد، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها - المخاطر والحلول"، يومي 08/07 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص: 7.
- المزيني عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص: 330
- مولاي مصطفى سارة، العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها - المخاطر والحلول"، يومي 08/07 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص: 4-5
- مولاي مصطفى سارة، نفس المرجع، ص: 7
- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص: 82
- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق (2016)، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، على الرابط: <http://www.dw.com/ar> تم الاطلاع في 2017/10/24.
- OPEC, Monthly oil Market Report, January 2015
- IEA, World Key Energy Statistics, 2014.
- Brad Plumer (2015), **Why oil prices keep falling — and throwing the world into turmoil**, <https://www.vox.com/2014/12/16/7401705/oil-prices-falling> , consulter le 01/12/2017
- Evan Tarver, **4 Reasons Why the Price of Crude Oil Dropped**, <https://www.investopedia.com/articles/investing/102215/4-reasons-why-price-crude-oil-dropped.asp>, consulter le 25/11/2017